العـــدد A8 لسنة 2023
No. 8A – March 2023
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 - - Electronic ISSN 2790-1254

دلالة الإعراب في الحال والاستثناء دراسة نحوية تطبيقية في نهج البلاغة

م.م. أحمد سوداني حسين
مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة

المستخلص :

جاءت هذه الدراسة بعنوان: دلالة إعراب الحال والاستثناء في كتاب نهج البلاغة، وتناولت فيها التعريف بالحال والاستثناء، وكذلك التعريف بكتاب نهج البلاغة، وقد ركزت الدراسة على تحديد مواضع استخدام الحال والاستثناء في نصوص نهج البلاغة، وبيان دلالة هذا الاستخدام وأثره على المعنى من خلال عرض آراء النحاة في المسألة، وقد خلصت الدراسة إلى أنَّ نصوص نهج البلاغة قد احتوت على القواعد النحوية المتعلقة بالحال والاستثناء، فقد شاع ورود الحال المفردة في نصوصها، وكذلك شاع ورود الاستثناء المفرغ بأسلوب القصر للدلالة على التوكيد والتخصيص، وقد أوصت الدراسة بضرورة ربط الدراسات النحوية بالدلالة، ودراسة المزيد من القواعد النحوية وتطبيقها على نهج البلاغة
الكلمات المفتاحية : الدلالة، النحو، الإعراب، الحال، الاستثناء، نهج البلاغة .

"The Significance Of The Syntax In The Adverb And The Exception, An Applied Grammatical Study In Nahj Al-Balaghah"

Ahmed Sudane Hussein
Center for Basra and Arabian Gulf Studies, University of Basra

Abstract :

This study was titled: The Significance of the adverb and exception in the Book of Nahj al-Balaghah, in which it dealt with the definition of the adverb and the exception, as well as the definition of the Book of Nahj al-Balaghah and the opinions of grammarians in the matter. The study concluded that the texts of Nahj al-Balaghah contained the grammatical rules related to adverbs and exceptions, as the singular adverbs were common in their texts, as well as the exceptions empty in the short style to indicate emphasis and specification, and the study recommended the necessity of linking grammatical studies with semantics, and studying more grammatical rules and its application to Nahj al-Balaghah.
Key words: semantics, grammar, syntax, adverb, exception, Nahj al-Balaghah.

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان علمه البيان، والصلاة والسلام على أفضل الخلق، سيدنا محمد أكمل الخلق فصاحة وتبيان، وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه بإحسان، أما بعد :

النحو علم العربية الأول، وهو العلم الذي يختص بالبحث في قواعد اللغة بمختلف مستوياتها، وقد عرض عبد القاهر الجرجاني لأهمية النحو فقال: " وأما زهدهم في النحو، واحتقارهم له أشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه؛ ذلك لأنهم لا يجدون بُداً من أن يعترفوا بالحاجة إليه، إذ كان قد علم أنَّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنَّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنَّه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه " [1] وإذا كان النحو هو العلم بكيفية كلام العرب، فهو الذي يقعد للعربية قواعدها .

وتعد قضية الإعراب من القضايا النحوية المهمة التي شغلت علماء اللغة قدامى ومحدثين، وقد تعددت الدراسات والأبحاث فيها، وما نحن بصدده في هذا البحث هو الحديث عن دلالة الإعراب في موضوعين نحويين هما الحال والاستثناء، من خلال التطبيق على نهج البلاغة، للإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) .

أهمية الدراسة : تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال البحث عن دلالة الإعراب في الحال والاستثناء، وهي موضوعات نحوية أصيلة استمدت أصالتها من أصالة علم النحو، ومكانته الشريفة بين علوم اللغة العربية، وزاد هذه الدراسة أهمية أنَّ تطبيقها سيكون على كتاب (نهج البلاغة) المنسوب للإمام على بن أبي طالب (رضي الله عنه).

وتأتي أهمية هذا الموضوع أيضاً من خلال الإحاطة بمواضع الإعراب في الحال والاستثناء وتحديد ألفاظ الحال والاستثناء، وتغيراتها الإعرابية في نصوص نهج البلاغة، وضبط هذه الألفاظ ضبطاً إعرابياً يتوافق مع الوجوه الإعرابية الفصيحة .

حدود البحث: وتتمثل حدود البحث في الحد الموضوعي وهو : دراسة إعراب الحال والاستثناء، والحد المكاني وهو : كتاب نهج البلاغة، للإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) .

منهج البحث: والمنهج المتبع عادة في مثل هذه الدراسات النحوية هو المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على وصف الظاهرة النحوية، وتحليلها من خلال النماذج التطبيقية؛ للوصول إلى النتائج التي يتوخاها الباحث، ويمكن الاستعانة بالمنهج الاستقرائي من خلال استقراء النصوص الواردة في كتاب نهج البلاغة، وبيان مدى تطبيق الظواهر النحوية عليها، فالجمع بين المناهج في الدراسة الواحدة يعرف بالمنهج التكاملي، حيث اجتمع الوصف والتحليل والاستقراء .

مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث في تحديد مفهوم المصطلحات النحوية، الإعراب، والحال، والاستثناء، وما هي العلاقة التي تربط بين المعنى والعلامة ؟ وما هي دلالة المواقع الإعرابية في الحال والاستثناء؟ وكيف جاءت هذه الدلالات في ألفاظ نهج البلاغة؟ .

الدراسات السابقة : تناولت كثير من الدراسات ظاهرة الإعراب في العربية، وقد جاءت معظم تطبيقاتها على القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي، كما وجاءت دراسات متعددة للتطبيق على نهج البلاغة، وفي حدود اطلاعي لم يتعرض أحد لموضوع إعراب الحال والاستثناء في نهج البلاغة، ولعلَّ ما انفرد به هذا البحث هو تطبيقهما على نهج البلاغة .

خطة البحث : وقد جاءت خطة البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة .

المقدمة : وقد احتوت على أهمية البحث، وحدوده، ومنهجه، ومشكلته، والدراسات السابقة، وهيكليته .

التمهيد : وفيه التعريف بالإعراب وعلاماته، والتعريف بالحال والاستثناء، والتعريف بنهج البلاغة.

المبحث الأول : دلالة إعراب الحال في نهج البلاغة .

المبحث الثاني : دلالة إعراب الاستثناء في نهج البلاغة .

الخاتمة : وقد اشتملت على أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

الهوامش .

قائمة المصادر والمراجع .

التمهيد

أولاً : الإعراب وعلاماته (المصطلح والمفهوم)

الإعراب في اللغة كما ورد في لسان العرب معناه : الإبانة، يُقال : أعرب عنه لسانه، وعرَّب أي : أبان وأفصح، وأعرب عن الرجل بيَّن عنه، وقال: إنما سُمي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه، وقال : الإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وأعرب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب [2] ومن معاني الإعراب الإجالة، يُقال: عَرِبَت الدّابة : جالت في مرعاها، وأعْرَبَها صاحبُها أي : أجَالَها [3] ومن معاني الإعراب التحسين، يُقال : أعربْتُ الشيء، أي حسنته، أو أظهرتُ محاسنه [4]

ومن خلال ما سبق يتبين أنّ معنى الإعراب يدور حول الإبانة والوضوح والإفصاح، ويلاحظ أنَّ معنى الإعراب قد شاع عند النحاة للدلالة على علامات الإعراب، وعلاقتها بالتراكيب، بينما شاع التعريب عند اللغويين للدلالة على نقل الكلمات من اللغات الأجنبية إلى العربية، ويمكن القول بأن (العرب) سُموا بـ (العرب)؛ لما يُعزى إليهم من الفصاحة والإعراب والبيان [5] .

أما عن المعنى الاصطلاحي، فقد ربط النحاة معنى الإعراب من خلال النظر إلى أواخر الكلمات العربية حال استعمالها في جمل مفيدة، وبذلك أطلقوا على التغيرات الحاصلة في آخر الكلمة الإعراب، وبذلك يُطلق الإعراب على أحول الكلمات العربية وتحولاتها، وحول هذا المفهوم جاءت أعلب التعريفات الاصطلاحية لمصطلح الإعراب، قال ابن هشام في تعريف الإعراب : " أثرٌ ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع " [6] وبذلك ارتبط الإعراب في الكلمة بالعامل، فالعامل هو الذي يجلب الحركة الإعرابية .

ومن خلال هذين المعنيين للإعراب، المعنى اللغوي والاصطلاحي، نجد أنَّ العلاقة بينهما وثيقة الصلة، حيث إنَّ اختيار النحاة لمصطلح الإعراب، فيه دلالة واضحة على حسن الاختيار، وتصورهم بفائدة مصطلح الإعراب في إبانة المعاني وتوضيحها، والمساهمة في إزالة الالتباس الذي يحصل بسبب تغير الحركات الإعرابية .

وفيما يخص العلامات الإعرابية، فقد استخدم العرب نوعين من العلامات الإعرابية؛ للدلالة على المعاني، وهي العلامات الأصلية، والعلامات الفرعية .

العلامات الأصلية: وهي الحركات الثلاثة: الضمة والفتحة والكسرة، ثمَّ السكون، وقد سماها البصريون : الرفع والنصب، والكسر، والجزم، وعلى تسمية أنواع البناء: الضم، الفتح، الكسر، السكون أو الوقف؛ وذلك للفرق بين العلامات الإعرابية المتغيرة، والبنائية الثابتة [7]، أمَّا الكوفيون فلم يلتزموا بهذه التفرقة، وأطلقوا ألقاب الإعراب على البناء وبالعكس، فالرفع والنصب للأسماء والأفعال، والجر خاص للأسماء، والجزم خاص للأفعال، وقد علل سيبويه لخلو الأسماء من الجزم؛ لتمكنها ولحاق التنوين بها، فلو جُزمت لذهبت الحركة، وترتب على ذلك ذهاب التنوين، فيكون في ذلك إجحاف بالاسم [8]، وكذلك خلو الأفعال من الخفض؛ لأن الخفض لو كان فيه إنما يكون بالإضافة، والأفعال لا يكون فيها إضافة حقيقية؛ لذلك لم يكن فيها خفض [9]

العلامات الفرعية: وهي تتكون من حروف، وحركات، تنوب عن العلامة الأصلية، " والإنابة يقصد بها أن تنوب حركة فرعية عن حركة أصلية في الإعراب " [10] فالألف والواو وثبوت النون تنوب عن الضمة، والألف والياء والكسرة للنيابة عن الفتحة، والفتحة والياء تنوبان عن الكسرة، والحذف ينوب عن السكون، ولكل من هذه العلامات مواضع مفصلة في كتب النحو، وقد اعتبر النحويون الحركات أصلاً في

الإعراب؛ لأنها اخف، وبها يُوصل إلى الغرض، ولم تكن خناك حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منها، وهي أبين في الدلالة على المعنى المقصود بالإعراب، ولا أدل على ذلك من أنَّ كثيراً مما يُعرب بعلامات فرعية يُرجع بها إلى الأصل في كثير من الأحيان [11]

ثانياً : التعريف بالحال والاستثناء .

الحال: المقصود بالحال في اللغة : الوقت الذي أنت فيه، وهي تؤنث فيقال : حال حسنة، وحالات الدهر وأحواله : صروفه، والحال كل شيء يتحرك من مكانه، أو يتحول من موضع إلى موضع [12] وقد علل النحوين لسبب تسميته بالحال، قال ابن يعيش : " وإنما سُمي حالاً؛ لأنه يجوز أن يكون اسم الفاعل إلا لما أنت فيه، تطاول الوقت أم قصر، ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع " [13] وأحال الرجل: أتى بالمحال، وتكلم به، أحال في متن فرسه، مثل : حال، أي: وثب، وأحال عليه بالسوط يضربه، أي: أقبل، وأحال عليه الحول : حال، وحال متن الفرس: وسيط ظهره موضع اللبد [14] .

والحال في اصطلاح النحويين كما قال ابن جني : " وصف هيئة الفاعل، أو المفعول به، وأما لفظها فإنها نكرة تأتي بعد معرفة قد تمَّ عليها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى " [15]، وقد شاع عند النحويين ما عرف به ابن مالك الحال بقوله : " الحال وصف فضلة منتصب " [16]، وعرف ابن هشام الحال بقوله : " هو وصف فضلة يقع جواباً كيف كـ (ضربت اللص مكتوفاً) والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه " [17] وكذلك عرفه ابن عصفور بقوله: " هو كل اسم أو ما هو في تقديره منصوب لفظاً أو نية مفسر لما أبهم من الهيئات، أو مؤكد لما انطوى عليه الكلام " [18]

والحال لا تكون إلا نكرة، وهذا ما عليه جمهور النحويين، قال سيبويه : " لا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون النكرة، فتلتبس بالنكرة، ولو جاز ذلك لقلت : هذا أخوك عبد الله، إذا كان عبد الله اسمه الذي يُعرف به، وهذا كلام خبيث يوضع في موضعه " [19] وقال المبرد: " واعلم أنَّ من المصادر مصادر تقع في موضع الحال، وتغني غناءه، فلا يجوز أن تكون معرفة؛ لأن الحال لا تكون معرفة " [20] وهذا رأي الجمهور في مجيء الحال نكرة، وزعم البغداديون أنَّه يجوز تعريف الحال، فأجازوا : جاء زيد الراكب، وأجاز بعض الكوفيين ذلك بقولهم : إذا تمخضت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً، نحو : (زيد الراكب أحسن منه الماشي)، فـ (الراكب والماشي) حالان وصحَّ مجيئها بلفظ المعرفة لتأويلها بالشرط، والتقدير: زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشي، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها، فلا نقول: (جاء زيد الراكب)، إذ لم يصح (جاء زيد إن ركب) [21].

وتتعد أقسام الحال بتعدد الاعتبارات المختلفة التي ينبني عليها التقسيم، فقد تأتي الحال مفردة وجملة وشبه جملة، مفردة نحو : عش عزيزاً، وجملة نحو قوله تعالى: ﴿ **وجاء أهل المدينة يستبشرون** ﴾ [22]، ويأتي شبه جملة نحو قوله تعالى: ﴿ **فخرج على قومه في زينته** ﴾ [23] وجاء الحال هنا جاراً ومجروراً [24]، ومنها الحال المنتقلة، واللازمة، والأصل أن تكون الحال منتقلة، أي لا تلازم صاحبها، نحو: طلعت الشمس صافيةً وقد تكون ملازمة إذا دل عاملها على تجدد صاحبها مثل: هذا أبوك رحيماً، وقد تكون مؤكدة لعاملها من حيث المعنى، وقد تدل الحال على صفة ثابتة، وتنقسم الحال إلى مشتقة، وجامدة، والأصل فيها أن تكون مشتقة،، وقد تأتي جامدة تؤول بمشتق، كأن تدل على سعر مثل: بعت القمح مداً بدينار، فـ (مداً) حال جامدة بمعنى المشتق، والتقدير (مسعراً)، أو تأتي للمفاعلة مثل: بعته يداً بيد، أي مقايضة، وقد تأتي الحال للترتيب مثل: دخل القوم رجلاً رجلاً، والتقدير مترتبين [25]

وفيما يخص تقدم الحال على صاحبها وتأخره، يجوز أ، تتقدم الحال على صاحبها، وإن كان الأصل فيها أن تتأخر، نحو جار راكباً سعيد، وقد تتقدم عليه وجوباً، وقد تتأخر عنه وجوباً مثل أن يكون صاحبها نكرة غير مسبوقة بشرط، نحو : لخليل مُهذباً غلامٌ، وتتأخر عنه وجوباً إذا كانت محصورة نحو: ما جاء

خالدٌ إلا ناجحاً، أو صاحبها مجروراً بالإضافة، نحو : يعجبني وقوف عليّ خطيباً، أو أن تكون جملة مقترنة بالواو، نحو: جاء علي والشمس طالعة ، وإن لم تكن مقترنة بالوا جاز تأخيرها وتقديمها [26] .

الاستثناء: عرفه أبو البركات الأنباري بقوله : " إخراج بعض من كل بمعنى (إلا) " [27] أي هو إخراج ما بعد (إلا) أو إحدى أخواتها من حكم ما قبله، أو منزل منزلة الداخل، ففي نحو قولنا : (حضر الأصدقاء إلا أحمدَ) بواسطة (إلا)، وقد كان داخلاً فيحكم ما قبلها، وهو (حضر) [28]ويتكون الاستثناء من أركان ثلاثة، الأول: المستثنى، وهو الاسم الواقع قبل أداة الاستثناء، والثاني : المستثنى، وهو السم الواقع بعد الأداة، والثالث : الأداة وهي (إلا) وأخواتها وهي: سوى، وخلا، وعدا، وحاشا، وغيرها، وينقسم الاستثناء إلى قسمين هما :

الاستثناء التام : وهو ما ذكر فيه المستثنى منه، مثل : أثمرت الأشجار إلا شجرة، وينقسم إلى متصل ومنقطع، فالمتصل ما كان فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه مثل: سافر الرجال إلا سعيداً، والمنقطع ، وهو ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً منه، مثل: احترقت الدار إلا الكتبَ .

الاستثناء المفرغ : وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه، والكلام غير موجب مثل: ما حضر إلا زيدُ [29].

ومن أهم أحكام المستثنى الإعرابية، وجوب النصب إذا كان الاستثناء تاماً موجباً نحو : حضر الرجال إلا خالداً، وإذا لم يكن موجباً، وكان مفرغاً فيعرب حسب موقعه في الجملة نحو: ما حضر إلا خالدٌ، وما أكرمت إلا محمداً، وما مررتُ إلا بخالدٍ ، وإن كان تاماً غير موجب فله وجهان، إما النصب أو الإتباع، مثل: ما حضر الرجال إلا خالد ويجوز (إلا خالداً) والأرجح الإتباع، وإن كان منقطعاً فالنصب واجب عند الحجازيين، راجح عند التميميين، تقول: (ما حضر الطلاب إلا البواب)، بالنصب، فهو منصوب وجوباً في لغة الحجاز، وفي لغة تميم النصب راجح، وبجوز الإتباع على البدلية، فإن لم تصح البدلية وجب النصب أيضاً عند بني تميم [30] ، وقد تحدث سيبويه عن هذا الباب فقال: " هذا باب ما يُختار فيه النصب؛ لأن الآخر ليس منم نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: (ما فيها أحد إلا حماراً)، جاؤوا به على المعنى، ولكن حماراً، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه نوعه [31]

ومن المسائل المتعلقة بالاستثناء، إذا تكررت (إلا) للتوكيد، وهي : التي يُقصد بها ما يُقصد بما قبلها من الاستثناء، ولو أسقطت لما فُهم ذلك، فلا يخلو: إما أن يكون الاستثناء مفرغاً، أو غير مفرغ ، فإن كان مفرغاً شغلت العامل بواحد، ونصبت الباقي، فتقول: (ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً، ولا يتعين واحد منها لشغل العامل، بل أيها شئت، شغلت العامل به، ونصبت الباقي، وإن كان الاستثناء غير مفرغ، فإما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه، أو تتأخر، فإن تقدمت وجب نصب الجميع، سواء كان الكلام موجباً أو غير موجب، ، وإن تأخرت، فإما أن يكون الكلام موجباً أو غير موجب، فإن كان موجباً وجب نصب الجميع، فتقول: (قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً)، وإن كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يُعامل به لو لم يكن يتكرر، فيبدل مما قبله، فهو المختار، أو ينصب وهو قليل، وذلك نحو: (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً) [32]

ثالثاً : التعريف بنهج البلاغة .

نهج البلاغة عبارة عن كتاب يضم بين دفتيه مجموعة من الخطب والرسائل، والكلمات المتفرقة، وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام، الأول قسم الخطب والمواعظ، والثاني قسم الرسائل والعهود، والثالث قسم الحكم والآداب، وتنسب هذه الخطب والرسائل والحكم للإمام علي (رضي الله عنه)، وقد قام بجمعها الشريف الرضي، وقد سمى كتابه بـــ (نهج البلاغة) [33]

وقد وصف جامع الكتاب الشريف الرضي نهج البلاغة بقوله : " يتضمن من عجائب البلاغة، وغرائب الفصاحة، وجواهر العربية، وثواقب الكلم الدينية والدنيوية، ما لا يوجد مجتمعاً في كلام، ولا

مجموع الأطراف في كتاب، إذ كان أمير المؤمنين مشروع الفصاحة وموردها، ومنشأ البلاغة وموردها، ومنه ظهر مكنونها، وعنه أخذت قوانينها، وعلى أمثلته حذا كل قائل خطيب، وبكلامه استعان كل واعظ بليغ " [34] وقد حظي هذا الكتاب باهتمام كبير، فاحتفى به العلماء والأدباء والفقهاء وغيرهم، وقد أجريت عليه كثير من الدراسات اللغوية والأدبية والفقهية، وقد قام بشرحه ثلة من العلماء ومن شراحها علي بن زيد البيهقي، المعروف بفريد خراسان (ت565ه)، وسماه : معارج نهج البلاغة، يقول في مقدمته : " وأنا المتقدم في شرح هذا الكتاب، فمن أراد الزيادة على ذلك، فليزد إن استطاع " [35]، ومن شراحها قطب الدين سعيد الراوندي (ت573ه) وسماه: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، وهو كتاب مطبوع في ثلاثة أجزاء، ومن شراحها ضياء الدين أبي الفضل الراوندي (ت571ه)، وسماه بـ (شرح نهج البلاغة)، ومن شراحها أيضاً ابن أبي الحديد (ت 656ه)، وقد حقق هذا الشرح محمد أبو الفضل إبراهيم، ومن شراحها أيضاً كمال الدين البحراني (ت 679ه)، ومن شراح نهج البلاغة المحدثين الشيخ محمد عبده يقول عنه : " تصفحت بعض صفحاته في مواضع مختلفة، فكان يُخيل لي في كل مقام أن حروباً شبّت، وأنَّ للبلاغة دولة، وللفصاحة صولة " [36] . وقد جاءت نصوص هذا الكتاب معبرة عن البيئة العربية الصافية التي لم تعكرها الصنعة والتكلف، فقد جاءت نصوصه النثرية قمة في البلاغة والفصاحة، كما جاء أسلوبها محكماً رصيناً، متسقاً بالدلالة والقصد، حيث يعد ما احتواه نهج البلاغة كنزاً لغوياً يجد فيه أهل اللغة ضالتهم في البلاغة والنحو والصرف والدلالة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ما اتصف به الإمام علي من قوة في الأسلوب، ومتانة في الإعراب، وقد صدق النبي (ﷺ) عندما قال : " أنا مدينة العلم، وعليٌّ بابها " [37] وهذه أهم الشروح، والتي زادت على العشرين شرحاً .

المبحث الأول : دلالة إعراب الحال في نهج البلاغة .

المسألة الأولى : تقديم الحال على صاحبها

الأصل في المسألة الترتيب بين الحال وصاحبها بأن يتقدم صاحب الحال على الحال، ولكن قد يختل هذا الترتيب فتتقدم الحال على صاحبها، وقد ذكر النحويون هذه المواضع التي يجب أن تتقدم فيها الحال على صاحبها ومنها :

1. إذا كانت الحال مقصورة على صاحبها، ومن ذلك **ما قول الإمام علي (رضي الله عنه) في خطبة يذكر فيها الملاحم: " وَاللهِ لَيُشَرِّدَنَّكُم فِي أَطْرَافِ الأَرْضِ حَتَّى لاَ يَبْقَى مِنْكُمْ إِلاَّ قَلِيلٌ، كَالْكُحْلِ فِي الْعَيْنِ، "** [38] وجاء الحال هنا شبه الجملة (منكم)، وقد تقدم وجوباً على صاحب الحال وهو (قليل)، لأنها مقصورة عليه، والعرب تقدم الشيء لتخصيصه وأهميته عند السامع، فالسامع هنا يعنيه التخصيص، فالخطاب موجه لكم أنتم وليس لغيركم .

2. إذا كان صاحب الحال مضافاً إلى ضمير ما يلابسها، ومن ذلك **قول الإمام علي (رضي الله عنه) : " عِبَادَ اللهِ، إِنَّ الدَّهْرَ يَجْرِي بِالْبَاقِينَ كَجَرْيِهِ بِالْمَاضِينَ، لاَ يَعُودُ مَا قَدْ وَلَّى مِنْهُ، وَلاَ يَبْقَى سَرْمَداً مَا فِيهِ "** [39] جاء الحال (سرمداً)، وقد قُدمت على صاحبها، وهو الاسم الموصول (ما)، والدلالة من هذا التقديم هو التوكيد على أهمية زوال الدهر وانتهائه، فلا يبقى شيء على حاله، فكل المخلوقين إلى فناء، ويبقى الخالق سبحانه وتعالى .

ومما يتعلق بهذه المسألة تقدم صاحب الحال على الحال وجوباً، وهذا هو الترتيب النحوي اللازم، والذي يمتنع فيه تقدم الحال على صاحبها ـــ عند النحويين ـــ وذلك في الموضعين الآتيين :

1. إذا كان صاحب الحال مقصوراً عليها، ومن ذلك **قول الإمام علي (رضي الله عنه) في بيان عظيم فضله وشرفه لقربه من النبي (ﷺ) : " وَالَّذِي بَعَثَهُ بِالحَقّ، وَاصْطَفَاهُ عَلَى الْخَلْقِ، مَا أَنْطِقُ إِلاَّ صَادِقاً، وَقَدْ عَهِدَ إِلَيَّ بِذَلِكَ كُلِّهِ "** [40]، فلقد جاء الحال (صادقاً) مقدماً وجوباً، وجاء صاحب الحال

متأخراً عنها وهو الضمير المستتر في الفعل (أنطق) وهو (أنا)، والسبب لأنَّ صاحبها مقصوراً عليها، والسامع هنا يعنيه صاحب الحال وهو الضمير (أنا) الذي يعود على الإمام علي، فهو المعني بالحال، أي المعني بالصدق، حيث قدم ما هو أهم من الحال، وهو صاحب الحال .

2. إذا كان صاحب الحال مجروراً بإضافة محضة، ومن ذلك **قول الإمام علي (رضي الله عنه) في كتاب أرسله إلى معاوية : " وَقَدْ دَعَوْتَ إِلَى الْحَرْب، فَدَعِ النَّاسَ جَانِباً وَاخْرُجْ إِلَيَّ، وَأَعْفِ الْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْقِتَالِ، لِتَعْلَمَ أَيُّنَا الْمَرِينُ عَلَى قَلْبِهِ، وَالْمُغَطَّى عَلَى بَصَرِهِ! فَأَنَا أَبُو حَسَنَ قَاتِلُ جَدِّكَ وَخَالِكَ وأَخِيكَ شَدْخاً يَوْمَ بَدْر "** [41] وقد جاءت (شَدْخاً) حال، وقد تأخرت على صاحب الحال وجوباً، وصاحب الحال هو (جدِّك)، والعلة في وجوب هذا الترتيب النحوي بتأخر الحال ، وتقدم صاحبه، بألا يكون هناك فصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن الفصل بينهما غير جائز.

المسألة الثانية : مجيء الحال مفردة .

من أقسام الحال أن تأتيَ مفردة، وهي ما ليست جملة أو شبه جملة، والحال المفردة لا تحتاج إلى الوا و الحالية؛ لتربطها بصاحب الحال، وهذا النوع هو الأكثر شيوعاً وانتشاراً، ومن النماذج علي الحال المفردة في نهج البلاغة **قول الإمام علي (رضي الله عنه) في خطبته في أصحابه عندما عنما أغار النعمان بن بشير على عين التمر يقول: " أَقُومُ فِيكُمْ مُسْتَصْرِخاً، وَأُنَادِيكُمْ مُتَغَوِّثاً، فَلاَ تَسْمَعُونَ لِي قَوْلاً، وَلاَ تُطِيعُونَ لِي أَمْراً "** [42] جاء التقييد بالحال مرتين الأول: (مستصرخاً) والثاني: (متغوثاً) وقد جاءا لبيان هيئة صاحب الحال، وهو الضمير المستتر في الأفعال (أقوم، أنادي) والمتمثل في استصراخه لهم، واستغاثته بهم؛ لينهضوا لنجدة إخوانهم، ونصرتهم، وقد جاء التقييد بالحال ليقف عند حد الاستصراخ والاستغاثة، وهذا يحمل معنى التوجع والتحسر على الحال الذي وصلوا إليه، لذلك عقب بعد الأحوال للتعبير عن ذمهم وتوبيخهم لعدم سماعهم ولعدم طاعتهم .

المسألة الثالثة: مجيء الحال جملة .

والحال تقع جملة، ويشترط النحاة في الحال الجملة أن تكون جملة خبرية خاليه من الاستقبال والتعجب [43]، فلا يصح أن تقع الجملة الإنشائية حالاً، كما لا يصح أن تقع الجملة المصدرة باستقبال حالاً، أي عدم اقتران السين وسوف بالفعل المضارع الواقع حالاً، ومن النماذج على الحال الجملة **قول الإمام علي (رضي الله عنه) : " كَيْفَ تَعْمَهُونَ وَبَيْنَكُمْ عِتْرَةُ نَبِيِّكُمْ؟ وَهُمْ أَزِمَّةُ الْحَقِّ، وَأَلْسِنَةُ الصِّدْقِ! "** [44] جاء الحال في هذا النص جملة في موضعين هما: (وبينكم عترة نبيكم)، وقوله : (وهم أزمة الحق وأعلام الدين)، وقد جاء الحال فيهما لبيان هيئة حالهم مع ما يجمله الحال من التعجب، حيث جاءت الجملتان الحاليتان في سياق الاستفهام الذي يحمل معنى التعجب والاندهاش، حيث بدأت الفقرة بأداة الاستفهام (كيف) التي تدل على الحال، وتحمل معنى التعجب، كيف يمكن لهم أن يتيهوا في الظلام والجهل وفيهم سيرة المصطفى محمد (ﷺ) .

ومن الحال الجملة **قول الإمام علي (رضي الله عنه) في بيان موقف الناس من بعثة النبي محمد (ﷺ) : " بَعَثَهُ وَالنَّاسُ ضُلاَّلٌ فِي حَيْرَة، وَحَاطِبُونَ فِي فِتْنَة، قَدِ اسْتَهْوَتْهُمُ الأَهْوَاءُ، وَاسْتَزَلَّتْهُمُ الْكِبْرِيَاءُ، وَاسْتَخَفَّتْهُمُ الْجَاهِلِيَّةُ الْجَهْلاَءُ حَيَارَى فِي زَلْزَال مِنَ الأَمْرِ، وَبَلاَء مِنَ الْجَهْلِ "** [45] جاء الحال جملة في قوله : (والناس ضُلّال في حيرة) هذه الجملة تبين هيئة الناس عند بعثة النبي (ﷺ) حيث كانوا يعيشون في ضلال وحيرة، وقد ربطت الجملة بواو الحال التي تفيد الاجتماع والمصاحبة، أي مصاحبة ما قبلها لما بعدها، وقد جاءت جملة الحال متضمنة استحضار صورة الحدث الماضي؛ لتعبر عنه بصورة الحال، ليصور للمخاطبين شدة الأمر وخطورته .

المسألة الرابعة: مجيء الحال منفية .

تأتي الحال منفية، كما تأتي مثبتة، ومن ذلك **قول الإمام علي (رضي الله عنه) من خطبة يعلم فيها الناس الصلاة يقول: " فَاضْطَلِعَ، قَائِماً بِأَمْرِكَ، مُسْتَوْفِزاً فِي مَرْضَاتِكَ، غَيْرَ نَاكِلٍ عَنْ قُدُم، وَلاَ وَاهٍ فِي عَزْمٍ "** [46] وقد جاءت الأحوال (قائماً) و (مستوفزاً) مثبتة، وجاءت الحال (غير ناكل) و (ولا واه) منفية، والمقصود أنه لا يضعف، ولا يتخاذل عن طاعة الله، ولا وان في القيام بأمر الله ، وجاء النفي هنا للتوكيد على استبعاد كل شيء يؤدي إلى النكوص عن طاعه الله، وتنفيذ أمره .

المسألة الخامسة : تعدد الحال وصاحبه واحد .

أجاز جمهور النحويين مسألة تعدد الحال وصاحبها واحد [47] ومن ذلك **قول الإمام علي (رضي الله عنه) : " فَمَنْ ذَا أَحَقُّ بِهِ مِنِّي حَيّاً وَمَيّتاً؟ "** [48] وقد تعدد الحال (حيَّاً وميّتاً) وهما حالان من الضمير (به)، والتقدير : أي شخص أحق برسول الله مني حال حياته وحال وفاته، وقد وافق الشارح جمهور النحويين في تعدد الحال قياساً به على تعدد النعت لمنعوت واحد، و، وبذلك فالراجح جواز التعدد[49] والدلالة في تعدد الحال هو الزيادة في الفائدة .

المسألة السادسة : تثنية الحال وجمعه :

يُثنى الحال ويُجمع إن اتحد لفظه ومعناه، وإن اختلف فُرق بغير عطف كـ : لقيته مصعداً منحدراً، ويُقدر الأول بالثاني وبالعكس، وقد تأتي على الترتيب إن أمن اللبس، فهو في كل هذا يشبه الخبر والنعت [50]

ومن الحال المثناة **قول الإمام علي (رضي الله عنه) : " وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ دَائِبَانِ فِي مَرْضَاتِهِ: يُبْلِيَانِ كُلَّ جَدِيد، وَيُقَرِّبَانِ كُلَّ بَعِيد"** [51] قال الشارح : (دائبين) بالنصب على الحال، ويكون (يبليان) خبر المبتدأ، وإن كانت الرواية (دائبان) فهي الخبر و جملة (يبليان) في محل نصب حال، وبذلك فإن علامة الإعراب هي التي تحدد إن كان بالألف فهو خبر المبتدأ، وإن كان بالياء كان حالاً، والحال تطابق صاحب الحال في العدد، وهنا صاحب الحال هما (الشمس والقمر) اثنان، والحال (دائبين) مثنى بزيادة ياء ونون على المفرد، ودلالة التثنية بالجمع بين الشمس والقمر فيه جلالة على تلازمهما، وحدوث المصلحة من هذا التلازم بحساب الزمن وغيره، وتثنية الحال (دائبين) تابع لتثنية صاحب الحال باستمرار الحركة والمنفعة، قال ابن عباس: دؤوبهما في طاعة الله عز وجل [52]

وقد جاءت الحال جمعاً في **قول الإمام علي (رضي الله عنه) : " حَتّى أَعْنَقُوا فِي حَنَادِسِ جَهَالَتِهِ، وَمَهَاوِي ضَلاَلَتِهِ، ذُلُلاً عَنْ سِيَاقِهِ، سُلُساً فِي قِيَادِهِ "** [53] جاءت الحال (ذُلُلاً) جمعاً، فانتصبت على الحال، و(ذللاً) جمع ذلول، ومعناها السهل الانقياد، ومثلها (سلساً) جاءت جمعاً انتصبت على الحال، ومفردها (سلس) ومعناها أيضاً السهل اللين، وصاحب الحل لهما هو الضمير المتصل واو الجماعة غب قوله (أعنقوا)، ولعل الدلالة لمجيء الحال جمعاً فيهما هو المبالغة في سهولة الطريق بعد وعورتها [54]

المسألة السابعة : وقوع المصدر حالاً نكرة .

حق الحال أن يكون وصفاً: وهو ما دلَّ على معنى وصاحبه : كقائم، وحسن، ومضروب، فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل، ، إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى، وقد كثر مجيء الحال مصدراً نكرة، ولكنه ليس بمقيس؛ لمجيئه على خلاف الأصل [55] ولكن النحاة أولوا مجيء الحال مصدراً باعتبار المعنى من خلال عدول من معنى إلى معنى، فقولك: (أقبل ركضاً)، إن كان في التأويل (أقبل راكضاً) لا يطابقه في المعنى، وإنما يعد من الوصف لغرضين هما: المبالغة والتوسع في المعنى [56] ومنه ما ورد في نهج البلاغة، **قال الإمام علي (رضي الله عنه) : " قذفاً بغيب بعيد، ورَجْماً بظنٍّ غير مُصيب "** [57] قال

الشارح: " وانتصب(قذفاً) على المصدر الواقع موقع الحال، وكذلك (رَجْمَاً) " [58] وقد وافق الشارح رأي سيبويه وجمهور النحويين في مجيء المصدر حالاً؛ لكثرة وروده في اللغة، على الرغم من أنَّه غير مقيس، ومنه **قول الإمام علي (رضي الله عنه) : " فَلَأياً بِلأي مَا نَجَا "** [59] قال الشارح : " أي بعد بطء وشدة، وما زائدة، ا، مصدرية، وانتصب (لأياً) على المصدر القائم مقام الحال، أي : نجا مبطئاً، والعامل في المصدر محذوف، أي لأياً مقروناً بلأي " [60] وقد عرض سيبويه مثل هذا اللفظ في باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيه الأمر [61] واستشهد بقول زهير بن أبي سلمى:

فلأياً بلأي ما حَمَلْنا وليدًنا على ظَهر محبوكٍ ظِماءٍ مفاصِلُه [62]

فقال سيبويه : كأنه يقول: حملنا وليدنا لأيا بلأي، أي: حملناه جهداً بعد جهد، هذا لا يتكلم به بل تمثيل [63] والمفهوم من كلامه أنّ المصدر قائم مقام الحال، وذكره في باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال، وقد سلك الشارح ابن أبي الحديد مسلك سيبويه في المسألة

والدلالة في استخدام المصدر النكرة حالاً هي أنَّ المصدر يدل على معنى الوصف، أو أنه يعدل من معنى إلى معنى، والدلالة هي المبالغة في الحدث فالمصدر هو الحدث المجرد،، والوصف هو الحدث مع الذات، وكذلك التوسع في المعنى وهو إذا عبرت بالوصف فقد أردت واحداً ،إذا عبرت بالمصدر اتسع المعنى، فكسبت بالمصدر أكثر من قصد وغرض، كالمصدرية والحالية والمفعولية، وهذه المعاني لا تنافي الحال، والإتيان بالحال بلفظ المصدر يفيد ما يفيده المصدر [64] وبالرجوع إلى شاهدنا في نهج البلاغة، فالمقصود بالمصدر (رجما، قذفاً) الذين قاما مقام الحال، هو المبالغة في الرجم والقذف .

المسألة الثامنة : دخول واو الحال على المضارع .

يمتنع أن تسبق جملة الحال الواو في سبع صور ذكرها النحاة، ومن هذه الحالات التي يمتنع دخول واو الحال عليها، أن تكون جملة الحال جملة فعلها مضارع ومثبته وغير مقترنة بقد، فتربط بالضمير وحده، مثل: جاء خالد يحمل كتابه، فإن كانت منفية، وجبت الواو معها [65] وقد ورد في نهج البلاغة اقتران جملة الحال المضارعة بواو الحال، **قال الإمام علي (رضي الله عنه): " لَقَدْ كُنْتُ وَمَا أُهَدَّدُ بِالحَرْبِ، وَلاَ أُرَهَّبُ بِالضَّرْبِ!"** [66]، قال الشارح: كان هاهنا تامة، والواو للحال، وجملة الحال مسبوقة بـ (ما) النافية، وفعلها مضارع [67] ويمكن القول بأن الشارح ذهب إلى جواز دخول واو الحال على الفعل المضارع المنفي .

المبحث الثاني : دلالة إعراب الاستثناء في نهج البلاغة .

المسألة الأولى: الاستثناء المتصل .

وهو ما كان فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه، نحو : جاء المسافرون إلا سعيداً، وحكم المستثنى المتصل بإلا، فله ثلاثة أحوال: إن كان الكلام تاماً موجباً، فهو واجب النصب، وإن كان الكلام تاماً منفياً، فيجوز فيه النصب أو التبعية [68] ومنه **قول الإمام علي (رضي الله عنه) : " وَلاَ يَكُنْ لَكَ إِلَى النَّاسِ سَفِيرٌ إِلاَّ لِسَانُكَ "** [69] جاء الاستثناء هنا متصلاً ، وجاء الكلام تاماً منفياً، وهنا يجوز في الاسم الواقع بعد (إلا) النصب، وقد جاء المستثنى (لسانَك) منصوباً، ويجوز فيه أن يتبع المستثنى منه .

المسألة الثانية : الاستثناء المنقطع .

وهو أن يكون الثاني ليس من نوع الأول، والمقصود أنَّ المستثنى فيه ليس بعضاً من المستثنى منه، [70] وحكم المستثنى المنقطع هو النصب دائماً سواء أكان الكلام موجباً أم منفياً، وسواء أتقدم على المستثنى منه أم تأخر عنه [71]، ومنه ما وقع في نهج البلاغة، **قال الإمام علي (رضي الله عنه) : " ثُمَّ لاَ جَبْرَائِيلُ وَلاَ**

مِيكَائِيلُ وَلاَ مُهَاجِرُونَ وَلاَ أَنْصَارٌ يَنْصُرُونَكُمْ إِلاَّ الْمُقَارَعَةَ بِالسَّيْفِ " [72] وقد جاء المستثنى بهد إلا (المقارعةَ) منصوباً لوقوعه في الاستثناء المنقطع، فليس له إلا النصب، وواضح أنَّ الاستثناء المنقطع ليس شرطاً فيه أن يغاير المستثنى المستثنى منه في الجنس، ولكن الشرط أن لا يكون بعضاً منه، والدلالة في ما ورد في نهج البلاغة أنّ المستثنى (المقارعة) ليست بعضاً من المستثنى منه، والدلالة هنا أهمية المقارعة بالسيف من خلال تخصيصها في إطار أسلوب القصر، وعلى هذا فالحصر بالنفي والاستثناء بـ (إلا) يكون لما ينكره المخاطب، ويدفعه [73] .

المسألة الثالثة : الاستثناء المفرَّغ .

وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه، والكلام غير موجب مثل: ما حضر إلا زيدُ [74]، وفي هذا النوع يعرب المستثنى حسب موقعه في الجملة، والاستثناء المفرغ يفيد القصر، وهو يفيد العموم والشمول، ومنه ما ورد في نهج البلاغة، **قول الإمام علي (رضي الله عنه): " كأنِّي أَنْظُرُ إلى قَرْيَتِكُم هذه قَدْ أَطْبَقَها الماءُ، حتى ما يُرَى مِنْها إلا شُرَفُ المَسْجِدِ "** [75] وقد جاء الاستثناء مفرغاً في قوله (لا يُرى منها إلا شُرَفُ المساجد) ، فالاسم المستثنى الواقع بعد إلا يُعرب حسب موقعه في الجملة، وهو (شُرَفُ) نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وقد حذف المستثنى منه، والتقدير : (لا يُرى منها المساجد إلا شُرفُها)، وحذف المستثنى منه لأهميته، فهو معلوم، والمعلوم لات يُذكر .

ومن الاستثناء المفرغ **قول الإمام علي (رضي الله عنه) : " مَا هِيَ إلاَّ الكُوفَةُ، أَقْبِضُهَا وَأَبْسُطُهَا "** [76] وقد جاء الاستثناء المفرغ من خلال ذكر المستثنى منه (الكوفة) وجاء الكلام منفياً ب (ما) وحذف المستثنى منه (المدن) والتقدير: (ما هي من المدن إلا الكوفةُ) ، فحذف المستثنى منه جعله من الاستثناء المفرغ الذي يُعرب فيه ما بعد إلا بحسب موقعه في الجملة، فإعراب (الكوفةُ) خبر المبتدأ (هي) والتقدير (هي الكوفةُ)، والقصر هنا لتوكيد شيء لدى المخاطب، كأنه ينكره ، فيأتي أسلوب القصر ليؤكده لديه .

ومن الاستثناء المفرغ قول الإمام علي (رضي الله عنه) : **" وَلَقَدْ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ(صلى الله عليه وآله)، نَقْتُلُ آبَاءَنَا وَأَبْنَاءَنَا وَإِخْوَانَنَا وَأَعْمَامَنَا، مَا يَزِيدُنَا ذَلِكَ إلاَّ إِيمَاناً وَتَسْلِيماً "** [77] وقد جاء المستثنى(إيماناً) منصوباً على أنَّه مفعول به للفعل، وقد أعرب ما بعد إلا حسب موقعه في الجملة باعتبار الاستثناء مفرغاً، لحذف المستثنى منه، ومجيء الاكلام منفياً بـ (ما)، وجاءت الدلالة هنا للتعبير عن تخصيص الإيمان والتسليم لله سبحانه وتعالى، وجاء ذلك من خلال استخدام أسلوب القصر بالنفي والاستثناء، والقصر من خلال التفريغ أعم وأشمل في الدلالة من غيره .

المسألة الرابعة : الاستثناء بـــ (خلا وعدا وحاشا) .

هي أفعال ماضية، ضُمنت معنى (إلا) الاستثنائية، فاستثني بها، كما يُستثنى بإلا، وحكم المستثنى بها جواز نصبه وجره، فالنصب على أنها أفعال ماضية، وما بعدها مفعول به، والجر على أنها حروف جر شبيه بالزائد، وإذا اقترنت بما المصدرية، وجب نصب الاسم الواقع بعدها، ويجوز جره، و (ما) المصدرية تسبق (عدا وخلا) ولا تسبق (حاشا) إلا نادراً [78]

هذه الأدوات لم تأت للاستثناء في نهج البلاغة إلا في مواضع قليلة، نذكر منها، قول الأمام علي (رضي الله عنه) : **" الْحَمْدُ للهِ الَّذِي لاَ يَفِرُّهُ الْمَنْعُ وَالْجُمُودُ، وَلاَ يُكْدِيهِ الإِعْطَاءُ وَالْجُودُ، إِذْ كُلُّ مُعْطٍ مُنْتَقِصٌ سِوَاهُ، وَكُلُّ مَانِعٍ مَذْمُومٌ مَا خَلاَهُ "** [79] الشاهد هنا استخدام أداة الاستثناء (ما خلا) ، فقد اتصلت بها ما المصدرية ، فوجب نصب الاسم الواقع بعدها، على أنه مفعول به، والاسم الواقع بعدها هو (الهاء) الضمير المتصل، في محل نصب مفعول به .

أما (حاشا) فلم تذكر في نهج البلاغة إلا في كلام الشارح، حيث ذكر أصلها ومعناها، وذكر ما قاله سيبويه في (حاشا) : " حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء " [80] ومن

معانيها التنزيه والبراءة، قال الشارح : " وحاشَ لله أن تلي للمسلمين بعدي صدراً أو ورداً، أي معاذ الله، والأصل في (حاشا) إثبات الألف " [81]

المسألة الخامسة : الاستثناء بغير وسوى .

غير: نكرة متوغلة في الإيهام والتنكير، فلا تفيدها إضافتها للمعرفة تعريفاً، ولهذا توصف بها النكرة مع إضافتها إلى معرفة نحو : (جاءني رجلُ غيرُك، أو غير خالدٍ) ، ومثلها (سوى) ، وحكمهما أنهما يأخذان حكم الاسم الواقع بعد (إلا)، ويعرب الاسم الواقع بعدهما مضافاً إليه دائماً [82] **ومنه قول الإمام علي (رضي الله عنه) : " وَالْبَادِي: الَّذِي يَحُجُّ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ "** [83] في هذا الشاهد جاء الاستثناء بـ (غير) فهي تعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلا)، وقد سبقها حرف الجر، فهي اسم مجرور، والاسم الواقع بعدها (أهلِهِ) فهو مضاف إليه مجرور بالكسرة ، ومنه أيضاً قول الإمام علي (رضي الله عنه) : " **بَعْدَمَا أُخِذَ مِنْهُ بِالْـمُخَنَّقِ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ غَيْرُ الرَّمَقِ "** [84] وقد جاء الاستثناء مفرغاً، والكلام منفياً، وهنا تعري (غير) إعراب الاسم الواقع بعد (إلا)، أي يُعرب حسب موقعه في الجملة، وهو فاعل مرفوع، لذلك جاءت (غير) مرفوعة، والاسم الواقع بعدها مضاف إليه .

أما (سوى) فلم ترد في نهج البلاغة إلا قليلاً جداً، في موضع أو اثنين، ومنه قول الإمام علي (رضي الله عنه): **" ثُمَّ تَبِيضُ لاَ مِنْ لِقَاحِ فَحْلٍ سِوَى الدَّمْعِ الْمُنبَجِسِ "** [85] وهي كـ (غير) يُعرب الاسم الواقع بعدها مضاف إليه، وهي تأخذ حكم الاسم الواقع بعد (إلا) .

الخاتمة

بعد هذه الدراسة لموضوع دلالة إعراب الحال والاستثناء في كتاب نهج البلاغة، وقد تناولت فيه مجموعة من القضايا المتعلقة بالحال والاستثناء من خلال التطبيق على نصوص من كتاب نهج البلاغة، فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

فيما يخص الحال، فقد عرض الباحث لقضايا تتعلق بالحال، من خلال تطبيقات على نصوص من نهج البلاغة، وقد تبين أن أكثر أنواع الحال وروداً في نصوص نهج البلاغة هي الحال المفردة، وكذلك مجيء صاحب الحال معرفة في أغلب النصوص، وإن جاء نكرة ففي مواضع قليلة، وكذلك تعدد صور جملة المضارع التي تأتي حالاً مقترنة بواو الحال، وقلة مجيء جملة الفعل الماضي حالاً، ومن خلال استقراء نصوص نهج البلاغة، نجد كثرة استخدام الحال المشتقة، وقلة مجيئها جامدة .

أمَّا فيما يخص الاستثناء، يعد الاستثناء المنقطع من أكثر أنواع الاستثناء وروداً في نهج البلاغة، والذي جاء بطريق النفي والاستثناء بـ (إلا)، من خلال دلالة أسلوب القصر الذي أفاد التخصيص والتوكيد ، وهناك أدوات وردت في مواضع قليلة مثل (حاشا)، وهناك أدوات لم ترد في نصوص نهج البلاغة مثل (سيما، عدا، لما) .

ومن أهم ما يوصي به الباحث في هذه الدراسة ضرورة الاهتمام بدلالات الإعراب، وخاصة في كتاب نهج البلاغة الذي يتميز بلغة فيها من البلاغة والفصاحة ما ليس في غيره .

الهوامش

(1) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني . ص 28 .
(2) لسان العرب، ابن منظور، 1/ 589 ، مادة (عرب)
(3) يُنظر: تهذيب اللغة، الأزهري. 2/ 362 ، مادة (عرب)
(4) يُنظر: أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، ص 18 .
(5) يُنظر: الخصائص، ابن جنّي، 1/ 37

(6) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص 33 .
(7) يُنظر: المقتضب، المبرد، 1/ 4 .
(8) يُنظر: الكتاب، سيبويه، 1/ 14 .
(9) يُنظر: الإيضاح للزجاجي ص 108 .
(10) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، 2/ 11 .
(11) يُنظر: دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، ص 240.
(12) يُنظر: العين، الخليل 3/ 298 .
(13) شرح المفصل، ابن يعيش، 2/ 55 .
(14) يُنظر: الصحاح، الجوهري، 4/ 1680 مادة (حول)
(15) اللمع، ابن جني، 1/ 62 .
(16) شرح ابن عقيل ، 2/ 625 .
(17) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص 235 .
(18) المقرَّب، ابن عصفور، ص 145 . م
(19) الكتاب، سيبويه ، 2/ 114 .
(20) المقتضب، المبرد، 3/ 268 .
(21) يُنظر: شرح ابن عقيل، 2/ 631 .
(22) سورة الحجر، من الآية 67 .
(23) سورة القصص من الآية 79 .
(24) يُنظر: المنهل في النحو، عبد المنعم فايز مسعد، ص 186 .
(25) يُنظر: النحو العربي، أحكام ومعاني، محمد فاضل السامرائي، 2/ 28 – 29 .
(26) يُنظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، 3/ 89 – 92 .
(27) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري ص 156 .
(28) يُنظر: النحو العربي، أحكام ومعانٍ، محمد فاضل السامرائي . 2/ 5 .
(29) يُنظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني،3 / 127 – 129 .
(30) يُنظر: معاني النحو، محمد فاضل صالح السامرائي، 2/ 253 .
(31) يُنظر: الكتاب سيبويه ، 2/ 319 .
(32) يُنظر: شرح ابن عقيل، 2/ 607 – 609 .
(33) يُنظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي حديد، 1/ 67 .
(34) نهج البلاغة، مجموع ما اختاره الشريف الرضي، صبحي الصالح، ص 6 .
(35) معارج نهج البلاغة، علي بن زيد البيهقي، 1/ 99 .
(36) شرح نهج البلاغة، محمد عبده، 1/ 3 .
(37) أخرجه الطبراني في الكبير (11/ 65)، والطبري في تهذيب الآثار، (3/ 137)، والترمذي في سننه 5/ 637، والحاكم في صحيحه (3/ 138) .
(38) نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، 9/ 33 .
(39) تهج البلاغة، ابن أبي الحديد، 9/ 138 .
(40) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، 10/ 221 .
(41) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، 15/ 52 .
(42) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، 2/ 236 .
(43) يُنظر: همع الهوامع، السيوطي، 2/ 320 .
(44) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، 6/ 289 .
(45) شرح نهج البلاغة، ابن ابي الحديد، 7/ 140 .
(46) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، 6 / 110 .
(47) يُنظر: مغني اللبيب، ابن هشام ، 2/ 360 ، وأوضح المسالك، ابن هشام. 2/ 335 .
(48) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، 10/ 179 .
(49) يُنظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، 10/ 186 .
(50) يُنظر: أوضح المسالك، ابن هشام. 2/ 235 .
(51) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد 6/ 394 .
(52) يُنظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، 4/ 353 .
(53) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، 13/ 146 .

(54) يُنظر: في ظلال نهج البلاغة، محمد جواد، 3/ 119 .
(55) يُنظر: شرح ابن عقيل، 2/ 632 .
(56) يُنظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، 2/ 288 – 289 .
(57) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، 3/ 141 .
(58) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، 3/ 141
(59) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، 16/ 148 .
(60) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، 16 / 150 .
(61) يُنظر: الكتاب، سيبويه، 1/ 370 .
(62) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص 67 .
(63) الكتاب، سيبويه، 1/ 371 .
(64) يُنظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، 2/ 288 – 290 .
(65) يُنظر: أوضح المسالك، ابن هشام، 2/ 353 .
(66) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، 10/ 3 .
(67) شرح نهج البلاغة، ابن ابي الحديد، 10/ 4 .
(68) يُنظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، 2/ 127 – 129 .
(69) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد . 18/ 202 .
(70) يُنظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، 2/ 247 .
(71) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، 3/ 13 6 .
(72) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، 13/ 179 .
(73) معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، 2/ 253 .
(74) يُنظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، 3 / 127 – 129 .
(75) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، 1/ 159 .
(76) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، 1/ 210 .

(77) شرح نهج البردة، ابن أب الحديد، 4/ 242 .
(78) يُنظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، 2/ 142 – 144 .
(79) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، 6/ 398 .
(80) الكتاب، سيبويه. 2/ 349 .
(81) شرح نهج البلاغة، ابن ابي الحديد. 18/ 27 .
(82) يُنظر: جامع الدروس العربية، مصطفة الغلاييني . 3/ 140 – 141 .
(83) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد. 18/ 203 .
(84) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد. 16/ 148 .
(85) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، 2/ 72 .

قائمة المصادر والمراجع

1. أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420ه ـــ 1999م.
2. أوضح المسالك، ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت .
3. الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط5، بيروت، 1406ه ـــ 1986م .
4. تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 2001م .
5. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، منشورات المكتبة العصرية، ط 30، صيدا، بيروت، 1414ه ـــ 1994م .
6. الخصائص، ابن جنّي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، القاهرة .

7. دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، ومكتبة دار الفتح، ط2، دمشق 1960م .
8. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني، جدة، ط3، 1413ه ـــ 1992م .
9. ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1408ه ـــ 1988م .
10. شرح شذور الذهب، ابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق.
11. شرح ابن عقيل، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
12. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 11، القاهرة .
13. شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1422ه ـــ 2001م .
14. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباب الحلبي وشركاه، مصر، 1378هـ – 1959م.
15. شرح نهج البلاغة، محمد عبده، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت .
16. الصحاح، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت، 1407ه ـــ 1987م .
17. العين، الخليل، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت .
18. في ظلال نهج البلاغة، محمد جواد مغنيه، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1418هـ .
19. الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1408ه ـــ 1988م .
20. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، ط3، بيروت، 1414ه .
21. معارج نهج البلاغة، علي بن زيد البيهقي، تحقيق: أسعد الطيب، مركز الأبحاث والدراسات، قسم إحياء التراث، ط1، 1422ه .
22. معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، تحقيق: محمد عثمان النمر وآخرون، دار طيبة، 1409ه ـــ 1989م .
23. معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1420هـ – 2000م .
24. مغني اللبيب، ابن هشام ، تحقيق : مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط6، دمشق، 1985م .
25. المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت .
26. المقرَّب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، ط1، بغداد، 1392ه ـــ 1972م .
27. المنهل في النحو، عبد المنعم فايز مسعد، مطبعة المعارف، ط1، القدس، 1983م.
28. النحو العربي، أحكام ومعان، محمد فاضل السامرائي، دار ابن كثير، ط1، دمشق، 1435هـ –
29. نهج البلاغة، مجموع ما اختاره الشريف الرضي، صبحي الصالح، دار الأسوة للطباعة والنشر، ط2، 1418هـ .
30. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة .